

العلم الذي يعالج قضايا استثمار الأموال واختيار مصادر التمويل وذلك من خلال المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية ومصادر تمويلها وإدارة التكاليف الممكنة وتواجه أدنى المخاطر. تعود أهمية الإدارة المالية لأسباب عديدة أهمها: الخبرة المالية مطلوبة لاتخاذ معظم القرارات الشخصية التي تتراوح من الادخار من أجل التقاعد إلى اتخاذ قرار شراء سيارة أو اتخاذ القرارات الهامة في الحياة العملية تنطوي على مخاطر مالية. عادة تتخذ القرارات الهامة في المنشآت من فريق مؤلف من ممثلي جميع الأقسام (المالية والتسويق والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والإنتاج والمحاسبة والأقسام القانونية. ونظراً لوجود مخاطر مالية في جميع القرارات الإدارية، السلطة التنفيذية أن تكون على دراية في الأمور المالية كي تكون قادرة على التعامل مع هذه المخاطر بالاستناد إلى نتائج التحليل المالي. - يتوجب على المدير المالي القيام بالواجبات المسندة إليه على نحو يساهم في تحقيق أهداف الملاك داخل المشروع، وهو بذلك يحقق أهداف المنشأة والملاك وأهدافه معا. - حددت النظرية الحديثة في الإدارة المالية الأهداف تعظيم القيمة السوقية للمنشأة. تعظيم ربح السهم الواحد. تتحدد قيمة المنشأة السوقية نتيجة لتأثير عوامل متعددة: حجم الأرباح المستقبلية وتوقيتها. سياسة توزيع الأرباح وبالتحديد نسبة الأرباح المحتجزة. العلاقة بين ربحية المنشأة ومخاطرها ومدى قدرة المنشأة على تحقيق التوازن بينهما. تتطلب إجراءات تعظيم قيمة المنشأة عملاً فعالاً منخفضاً للمخاطر وتبلي رغبات الزبائن. المنشآت التي ترغب بزيادة قيمتها السوقية يجب أن تحقق نمواً في المبيعات من خلال خلق منافع لزبائنها على شكل خدمات جيدة تقدم بالشكل المناسب. تحاول المنشآت زيادة قيمتها في السوق من خلال التأثير في العوامل المحددة (للتدفقات النقدية) حجم التدفقات النقدية المتوقعة يؤثر على القيمة السوقية. أهم هذه المحددات: المبيعات، المبيعات: يستطيع المدراء زيادة المبيعات والتدفقات النقدية عن طريق الفهم الحقيقي لزبائنهم وتقديم السلع والخدمات في المكان والزمان المناسبين الأرباح بعد احتساب الضريبة: الأرباح تساوي المتبقي من صافي المبيعات بعد دفع رواتب موظفيها وحقوق مورديها وجميع الاقتطاعات المالية، خفض التكاليف مع المحافظة على الجودة المطلوبة. حجم الأموال المستثمرة: ويعبر عنها بكمية النقد التي تنفقها المنشأة على الإنشاءات والتجهيز، أموال عاطلة عن العمل وتحمل المنشأة تكاليفها وكأنها تعمل. يعد هدف تعظيم الربحية هدفاً تقليدياً لكنه غير شامل ولا يساعد في الحكم على حقيقة وطبيعة أعمال المنشأة، واستثمار المبالغ المتجمعة لديها في سندات الخزينة، - يحسب ربح السهم الواحد عن طريق نسبة الأرباح المحققة إلى عدد الأسهم المصدرة. - يعد هذا الهدف غير شامل وتعيبه العيوب التالية: الأرباح التي تتحقق بزمن مبكر أفضل من الأرباح التي في زمن متأخر لعدة أسباب أهمها: إن الأرباح التي تتحقق بزمن مبكر يمكن إعادة استثمارها وبالتالي تحقق أرباح إضافية. إن بعض المستثمرين يفضلون عوائد حالية أقل على عوائد كبيرة - يمكن أن تتحقق - في إن إهمال مخاطر التدفقات النقدية المتوقعة والتي قد تتحقق بسبب فشل بعض الاستثمارات أو الإخفاقات التي قد تتعرض لها المنشأة من جهة، ومن جهة أخرى قد تزيد الإدارة ربحية السهم الواحد عن طريق زيادة حجم استثماراتها الممولة بالمدىونية وهذا يزيد من حجم المخاطر المالية التي تتعرض لها المنشأة. يحصل المساهمون على أرباح أسهمهم على شكل توزيعات - تحقق الربح لا يعني حصول المساهم عليه، لسياسة توزيع الأرباح وقد تسعى الإدارة لزيادة ربح السهم عن طريق احتجاز هذه الأرباح وإعادة استثمارها في استثمارات ربحيتها متدنية (مثل أذون الخزينة)، المجتمع هو مالك المنشأة، حصص مهمة في المنشآت الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر ولذلك فعندما يتخذ المدراء إجراءات لتعظيم قيمة المنشأة السوقية فإن هذا سوف ينعكس على حياة العديد من الناس إن تعظيم قيمة المنشأة يتطلب عملاً فعالاً منخفض التكاليف بحيث يتم إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية بأقل التكاليف الممكنة، أنه على الشركات أن تطور الخدمات والسلع التي تلبى رغبات الزبائن، واستخدام تقنيات جديدة لإنتاج سلع جديدة، لزيادة قيمتها السوقية يجب أن تحقق نمواً في المبيعات من خلال خلق منافع للزبائن على شكل خدمات جيدة تقدم بالشكل المناسب وهكذا يكون المستفيد الرئيسي على المدى الطويل الأجل هو الزبون أي فوائد العاملين: المنشآت التي تتجه نحو النمو وتسعى لتحقيق هدف تعظيم قيمتها السوقية (أسعار أسهمها) تحتاج إلى موظفين أكثر مما يفيد المجتمع تحقق الإدارة المالية أهدافها من خلال مجموعة من القرارات تعد قضية التمويل من أهم القضايا التي يتوجب على إدارة المنشأة معالجتها نظراً للحاجة المستمرة للأموال من جهة ولتوفر مصادر تمويل متعددة من جهة أخرى. تساعد الإدارة المالية في عملية المفاضلة بين المصادر واختيار مصدر (أو مصادر) التمويل الذي يحمل المنشأة أقل التكاليف ويخفض المخاطر المحتملة إلى حدودها الدنيا. يختلف قرار التمويل تبعاً لظروف المنشأة ومتطلبات العمل، حيث تستطيع المنشآت الكبيرة ذات السمعة الحسنة الحصول على الأموال من أي مصدر من المصادر المتاحة في المعروفة فيصعب عليها الحصول على الأموال من مصادر خارجية ولذلك تعتمد اعتماداً يتخذ قرار التمويل لتأمين مصادر تمويل استثماراتها

محددة أو لتغطية نفقات أنشطة محددة. يسبق قرار التمويل ، بهدف تنفيذ الاستثمارات دون الوقوع بأزمات أو اختناقات تنجم عن عدم كفاية الموارد المالية من جهة، فائض من الأموال تتحمل المنشأة تكاليفها ولا تستفيد منها. فهو المصدر الذي يقدم للمنشأة الأموال اللازمة بأقل التكاليف وبأقل المخاطر، مسبق وإتاحة الوقت الكافي للبحث عن المصادر المناسبة. يعني أن تكون الأموال جاهزة للاستعمال وقت الحاجة وهذا يزيد التكاليف ويخفض الربحية. – يتعلق قرار الاستثمار بتحديد كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة) التي تحصل عليها المنشأة. – يعطي الاستثمار في بعض الأصول الثابتة (الآلات والمباني) ربحية عالية لكنها تخفض درجة السيولة. – يحقق الاستثمار في بعض الأصول المتداولة (حسابات القبض والمخزون والاستثمارات المؤقتة) سيولة مرتفعة لكن – تحقيق الاستثمار الأمثل يتطلب تحقيق نوع من التوازن في الاستثمار في كل أصل من الأصول بحيث يضمن حسن سير العمل ويحقق أعظم ربحية وأقل التكاليف. يتخذ قرار توزيع الأرباح لتحديد نسبة الأرباح التي توزع على المساهمين والنسبة التي تحتجزها المنشأة تقوم المنشأة بالمفاضلة بين جميع البدائل المتاحة لاستخدام الأرباح على أن يؤخذ بعين الاعتبار ظروف المنشأة وجميع العوامل المؤثرة. بمعنى آخر يفاضل بين احتجاز الأرباح وبين توزيعها كلياً أو جزئياً على أن يؤخذ بعين الاعتبار: درجة سيولة المنشأة ومدى تأثيرها بتوزيع الأرباح^٤. دراسة مدى حاجة المساهمين للعوائد^٥. الاستثمارات الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تنفذها^٦ مدى توفر مصادر التمويل الخارجية وتكاليفها^٧. معدلات التضخم الحالية والمتوقعة^٨. تضم القوائم المالية العديد من الأرقام التي يتوجب التفكير توسع التجارة خارج الحدود المحلية. المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم. أقيمت بعض الاستثمارات على أساس المشاركة في الربح – وهذا يعني تقاسم الأرباح) أو الدخل) بينهم. احتاج ملاك المصانع والتجار الكبار إلى تقارير توضح لهم – احتاجت الحكومات إلى معلومات تفرض على أساسها – أدت هذه الأسباب مجتمعة لظهور القوائم المالية، عمل المحاسبون على إعداد التقارير وعمل المراجعون على – مع النمو الاقتصادي الهائل أصبحت المحاسبة أكثر تعقيداً ومع ذلك بقيت الأسباب الرئيسية لإعداد القوائم المالية متعلقة بالمصرفيين والمستثمرين الذين يحتاجون المعلومات المحاسبية ليستطيعوا اتخاذ القرارات الصائبة والمديرون يحتاجونها ليقوموا بأعمالهم بكفاءة، الضريبية تحتاجها لتقدير الضرائب بطريقة موضوعية، ويجب أن يكون بديها لدينا أن تحويل الأصول المادية إلى أرقام هو أمر صعب للغاية، تمثل التكلفة الاسمية للموجودات. – أهم التقارير المالية التي تصدرها المنشأة القسم السردي الذي يقدم عادة من قبل رئيس^٩ وبعدها تستعرض الخط الجديدة للسنة التالية. لكلا النوعين السابقين (الكتابية أو الرقمية) على قدر – : تبين القوائم المالية ما آلت إليه الأصول بين عام وآخر وما حدث للأرباح والحصص النقدية خلال السنة الحالية والسنوات الماضية، الكتابية سبب حدوث هذه التغيرات سواء كان إيجابياً تمثّل صورة عن المركز المالي للشركة في تاريخ إعدادها وهو غالباً اليوم الأخير للسنة المالية قائمة تأخذ شكل حرف . ويتم ترتيب الأصول فيه حسب أسس متعددة أهمها أما الطرف الآخر من الميزانية فيدعى ويتضمن التزامات الشركة تجاه دائنيها وملاكها مرتبة – 1 كونها تمثل حقوق ملكية لا يتوجب على الشركة سدادها في تاريخ محدد. – 2 لأنها تمنح حملة الأسهم العادية الحق في الحصول على ما تبقى من الإيرادات) أو من حصة بيع الأصول في حال تصفية الشركة) بعد سداد الالتزامات المترتبة للجهات الأخرى. تدعى القيم التي تتضمنها الميزانية كونها تمثل المبالغ التي سجلها المحاسبون عند شراء الأصول أو تكوّن الظروف السائدة في السوق. وستتعرف إلى بعض النقاط الأساسية حول الميزانية: – يتم تجميع النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل والمخزون وحسابات^{١٠} المدينين ضمن فئة واحدة تدعى الأصول المتداولة، تحويلها إلى سيولة في بحر السنة. على الرغم من تقييم جميع الأصول بوحدات نقدية إلا أن^{١١} النقدية ومعادلاتها تمثل وحدها النقود الفعلية التي يمكن للشركة أوراق مالية عالية السيولة تستحق خلال فترات قصيرة^{١٢} نسبياً وبالتالي يمكن تحويلها إلى نقود بسعر قريب من قيمها السوقية السيولة النقدية التي يمكن للشركة استخدامها. شكل من أشكال الأوراق المالية القابلة^{١٣} للتداول والمنتظر تحصيلها لكن آجال استحقاقها وقبضها أطول نسبياً من آجال استحقاق تلك التي اعتبرت من معادلات النقدية وهذا ما يحد من إمكانية تحويلها إلى سيولة بسعر قريب من قيمتها السوقية. يبين حجم الأموال التي تستثمرها الشركة في المواد^{١٤} تعكس مقدار النقود التي دفعتها المنشأة مقابل^{١٥} موجوداتها الثابتة عندما اشترتها سابقاً بعد طرح استهلاكها المتراكم، الأصول غير النقدية تنتج النقود السائلة مع الزمن لكنها لا تقدم نقوداً جاهزة للصرف، أعلى أو أدنى من قيمها الدفترية تتكون الخصوم المتداولة من حسابات الدائنين وأوراق الدفع والمستحقات^{١٦} غير المسددة) المصاريف المستحقة وغير المدفوعة، المتداولة لأنه يتوقع من الشركة أن تؤديها في بحر السنة. تشمل حسابات الموردين والقروض قصيرة^{١٧} الأجل وجميع مستحقات الدفع. عندما تشتري الشركة مستلزمات إنتاج أو أي شيء آخر ولا تدفع^{١٨} ثمنها ينشأ في ذمتها التزام للغير يبين حجمه بند . عندما تريد الشركة الحصول على ديون ترد خلال السنة يجب

عليها^٤ يفرد لها بند خاص في إصدار أوراق تجارية هي لاتسد الشركة الضرائب المترتبة عليها مباشرة كما لا تدفع^٤ أجور العاملين بشكل يومي لذلك يكون للدوائر المالية و للعاملين التزامات في ذمة الشركة تظهر تحت بند تشمل جميع القروض^٤ والالتزامات التي يزيد تاريخ تسديدها على السنة. تشمل أقساط القروض التي يتم^٤ اقتطاعها في الفترات (الدورات) المالية السابقة بهدف الحفاظ على رأسمال المنشأة، حقوق الملكية تشمل الأسهم الممتازة^٤ والأسهم العادية والأرباح المحتجزة. هي أصول مالية هجينة تحمل بعض^٤ صفات الأسهم العادية وبعض صفات سندات الدين، حال إفلاس الشركة يحصل حملة الأسهم الممتازة على حقوقهم بعد حملة سندات الدين وقبل حملة الأسهم العادية، نطاق محدود أو لا تستخدمها مطلقا. الأسهم العادية والأرباح المحتجزة، أسهمها العادية في طور التأسيس لتشكيل رأسمالها، وقد تصدرها في أوقات لاحقة لزيادة رأسمالها. فهي المبلغ المتراكم للأرباح التي^٤ استبقته الشركة بغرض إعادة استثمارها